الحياة السياسية وأثرها في ترسيخ المذهب المالكي في الدولة المرابطية (448-541هـ/ 1056-1146م)

فتحية محمد الوداني
كلية الآداب - جامعة مصراتة

كان للمذهب المالكي بالمغرب أثر كبير في إرساء دعائم العلم بالدين الإسلامي والتفقه فيه، لما أتسم به من أسباب علمية ومبادئ حضارية، وقد كان لحكام دولة المرابطين دور هام في إشعاع هذا المذهب درسًا ورواية وتدوينًا، فقد قامت بدور مهم في نشر الإسلام في المغرب فهي دعوة إصلاحية استمدت تعاليمها وأحكامها من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث جمع المرابطون بين الجهاد والثقافة الدينية.

من اللحظة الأولى كان العامل الديني من أهم الأسباب لقيام دولة المرابطين، حيث كانت تهدف منذ البداية إلى تعميق الوازع الديني وتصحيح مساره في المنطقة التي خضعت لسيطرتهم في المغرب.

أكمل المرابطون السيطرة على المغرب الأقصى بالكامل، والذي كان مسرحاً لمذاهب متناقضة من شيعية ومالكية وبرغواطية وغيرها، ولكنهم منذ بداية فتوحاتهم التزموا الطريقة الدقيقة التي وضعها المرشد الديني عبد الله بن ياسين، وأينما استقروا فيما بعد لم يثقوا بغير فقهاء المالكية، فشملوهم بالرعاية وغمروهم بالنعم وفوضوا إليهم النظر في الشئون الدينية، وبذلك يكون المرابطون قد أقروا المذهب المالكي لدولتهم.

إن تاريخ انتشار المذهب المالكي في المغرب مازال بحاجة إلى مزيد من الدرس والتقصي وعلى وجه أصح إلى المزيد من المصادر الجديدة، فالمصادر الأصيلة التي تعرف بالأرشيف (الوثائق) أو النقوش والأثار وغيرها قليلة ونادرة، لذا فنحن نعتمد في دراستنا على كتب الفقه الإسلامي والمصادر التاريخية وروايات الكتاب من المؤرخين وغير مؤرخين من المتقدمين والمتأخرين.

عليه تأتي أهمية دراسة تاريخ انتشار المذهب المالكي في المغرب من خلال كتب الفقه الإسلامي والمصادر التاريخية، وللبحث أهمية كذلك تتمثل في كونه يتناول انتشار المذهب المالكي في عصر الدولة المرابطية (448-541هـ/1056-1146م)، وكيف أصبح مذهب الدولة دونًا عن غيره من المذاهب الأخرى.

أما عن أسباب الاختيار فمرده إلى بكل عام من ناحية، ومن ناحية أخرى التعرف على

استناداً إلى ذلك يعود سبب الاختيار للرغبة في معرفة سبب انتشار المذهب المالكي في منطقة المغرب من خلال دراسة تاريخية بحثه، ومستندة لأهم مصادر هذه المرحلة، لإبراز معالم أهم ما يميز هذا المذهب ومدى أثره على الحياة السياسية بعيدة المدى في المجتمع المرابطي.

بناءً على ذلك تكمن مشكلة دراسة هذا الموضوع في تساؤل رئيسي: كيف انتشر المذهب المالكي في منطقة المغرب؟ ولماذا تبنت الدولة المرابطية هذا المذهب دون غيره من المذاهب أخرى؟ وإلى أي مدى أثر في الحياة السياسية للدولة؟

عليه سيكون الهدف من الدراسة: تناول انتشار المذهب المالكي في المغرب في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وأثره على الحياة السياسية، كما تهدف إلى دراسة الأسباب التي كانت وراء انتشار المذهب وساعدت وأسهمت في تثبيته، وتهدف إيضًا للكشف عن موقف حكام وأمراء الدولة المرابطية اتجاه انتشار المذهب المالكي، وكذلك التعرف على أشهر فقهاء وعلماء المذهب في ذلك العصر.

استلمت الورقة بتاريخ 10 نوفمبر 2020، وروجعت بتاريخ 01 ديسمبر 2020، وقبلت بتاريخ 04 ديسمبر 2020، ومتاحة على الانترنت بتاريخ 08 ديسمبر 2020

أولاً: التعرف على أسباب انتشار المذهب المالكي.

ثانيًا: الوقوف على موقف السلطة الحاكمة من المذهب .

ثالثًا: معرفة آثر انتشار المذهب في الحياة السياسية للدولة المرابطية

رابعًا: توضيح دور منصب القضاء في انتشار المذهب المالكي.

خامسًا: الاطلاع على أشهر الفقهاء والعلماء ودورهم في نشر المذهب.

وستتبع الباحثة في هذه الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج التاريخي الذي يعتمد على سرد الأحداث التاريخية وتحليلها واستقرائها كل ما أمكن ذلك للوصول إلى نتائج علمية رصينة.

التمهيد:

كانت المغرب - قبل العصر المرابطي- معقلاً مهمًا من معاقل المذهب المالكي في بلاد المغرب العربي[1]، ساعد على ذلك أن الأدارسة اعتمدوه مذهبًا في قضائهم[2]، وأن أغلب فقهاء مسجد القرويين كانوا من المالكية، فازدهر المذهب وازداد تمسك أهل المدينة به حتى أنها صارت علمًا عليه[3]، بل كثر طلابه الذين انتشروا في نواحي المغرب بعد أن أخذوه على يد شيوخه من فقهاء القرويين.

دخل فقهاء المغرب بعد سقوط دولة الأدارسة سنة 372هـ/982م في صراع مع المذاهب الأخرى من شيعة وخوارج وبرغواطية عقدية، وظلوا كذلك إلى قيام الدولة المرابطية سنة 448هـ/1056م، وقد نجحوا خلال هذه المدة في إقامة شبكة من المراكز تمتد من افريقية (المغرب الأدنى) إلى السوس الأقصى، اشتهر منها القيروان ونفيس وفاس[4]، ولم تكن هذه الحركة ذات صبغة فقهية فحسب بل مثلت مظهرًا دينيًا وسياسيًا يهدف إلى بعث حركة إصلاحية تنطلق من أحد هذه المراكز لتقيم الدولة المغربية السنية في المغرب أولاً، ثم في سائر العالم الإسلامي.

تزخر كتب التراجم والطبقات بذكر فقهاء المالكية في المغرب، -وأخص بذكر مدينة فاس- الذين كانت جهودهم لها أهمية كبيرة في انتشار المذهب المالكي أبان القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، من أمثال، موسى بن يحيى الصديني أبو هارون (ت338هـ/949م)[5]، ودراس بن إسماعيل (ت357هـ/067م) الذي كان أستاذًا وشيخًا ومرجعًا لكثير من الطلاب في الغرب الإسلامي، فنشأ له تلامذة في إفريقية وفاس وسبتة والأندلس، وتخرج على يديه كثير من العلماء، وأبو مروان عبد الملك الكوري (ت407هـ/1016م) فقيه عدوة الأندلس[6] وأبو عمران الفاسي (ت430هـ/1038م) [7]، وغيرهم.

الأسس التي قامت عليها الدولة المرابطية:

---

[1] السلاوي: (أحمد بن خالد الناصري (ت 1315هـ/1897م): الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1432هـ/2007م، ج1، ص150؛ ابن الأثير: (أبو الحسن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت630هـ/1232م): الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415هـ/1995م، ج5، ص532؛ سعدون عباس نصر الله: دولة الادارسة في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1408هـ/1987م، ص37.

[2] سعدون عباس نصر الله: المرجع السابق، ص126؛ الحسن السائح: الحضارة المغربية "البداية والاستمرار"، منشورات عكاظ، الرباط، ط2، 2004م، ج2، ص277.

وجد إدريس الأول المغاربة متمسكين بمذهب الأمام مالك ولذلك لم يرغب في الاصطدام بهم حفاظًا على وحدة دولته الفتية.

انظر: عباس الجراوي: وحدة المغرب المذهبية خلال التاريخ، دار الثقافة، الرباط، 1976م، ج1، ص15.

[3] عبد الغني الوزاني: الدور الحضاري لمدينة فاس، مجلة دعوة الحق، العدد الثاني، السنة 1973 م، ص157.

[4] محمد بزواي: دور الدعوة في نشأة الدولة المغربية، رسالة جامعية، كلية الآداب، الرباط، 1996م، ص296.

[5] ابن القاضي: (أبو العباس أحمد بن محمد (ت1025هـ/1616م): جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م، ج1، ص344؛ التنبكتي: (أحمد بابا ت1036هـ/1626م): نيل الابتهاج، تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكتاب، طرابلس، 1421هـ/2000م، ص603؛ الكتاني: (محمد بن جعفر ت1345هـ/1927م): سلوة الأنفاس، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني وآخرون، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، 2004م، ج3، ص371.

[6] القاضي عياض: (القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي ت 544هـ/1149م): ترتيب المدارك، تحقيق: علي عمر، دار الأمان، الرباط، 2009، ج4، ص1263.

[7] المصدر نفسه، ج3، ص497.

تعـتبر الدولة المرابطية أول دولة وحدث المغرب الأقصى والأوسـط وقامت بدور مهم في نشـر الإسلام على الساحل الأفـريقي وبـــلاد السودان[1]، فهي دعوة إصلاحية استمدت تعاليمها وأحكامها من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]، حيث جمع المرابطون في المغرب بين الجهاد والثقافة الدينية .

ظلت قبائل صنهاجة الصحراء (الملثمون) في تفكك سياسي لمدة 120 عاماً[3]، إلى أن قام فيها الأمير الأمير أبو عبد الله محمد بن تيفاوت المعروف بـ (تارشتا اللمتوني) [4]، سنة (426هـ / 1034م) واجتمعوا عليه وقدموه على أنفسهم ، وكان من أهل الدين والجهاد ، وبعد استشهاد الأمـير أبو عبد الله محمد بن تيفاوت آلت الزعـامة ليحي بن إبراهيم الجدالي[5]، الذي تكتفي المصادر العربية بالحديث عن عن حجه ولقائه في طريق عودته من الحج بأبي عمران الفاسي في القـيروان الذي تجمع كتب التاريخ على أن لهذا الرجل ضلعاً في وضع اللبنات الأولى لدولة المرابطين، بل الزعيم الروحي الموجه للثالوث الذي شكـــل الأركان لهـــذه الدولة وهم: يحي بن إبراهيم الجدالي و وكاك بن زلو اللمطي وعبدالله بن ياسين[6]، وحضور حلقات دروسه، ثم طلب منه أن يبعث معه أحد تلاميذه ليعلم قومه مبادئ الإسلام، حيث أنهم قد غلب عليهم الجهل ولا يعرفون من الإسلام إلا الشـــهادتين في العامة والصـلاة في بعض الخاصة، فهـــم في حاجه لمن يقرأ لـــهم القرآن ويعلـــمهم السنة وشرائع الإسلام، متعهداً له يحي بن إبراهيم الجدالي زعيم الملثمين بأن يقوم برعاية هذا الفقيه وحفظه وبره وإكرامه[7].

عرض الفقيه أبو عمران الفاسي المسألة على تلاميذه فلم يجـد من بينهم من يقبل هذه التضحية وأشفقوا عـــلى أنفسهم وامتنعوا عـن تأدية تـــلك المهمة على شرفها[8]، فلـم يكن من الشيخ إلا أن أحال الأمـر الأمـر برسالة إلى تلميذه (وكاك بن زلو اللمطي) [9]، الذي كان يقيم في رباط له جنوبي السوس الأقصى، وطـــلب منـــه أن يبعث مع الأمـــير يحي بن إبراهيم الجدالي مـن طلبته من يثق في دينه وحسن تدبيره، فوقع اختياره عـلى الفقيه عبد الله بن ياسين[10]، الذي أصطحبه الأمير الحاج إلى

---

[1] حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في إفريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1963م، ص17.

[2] حسن على حسين: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م، ص449.

[3] سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م، ج 4، ص 112.

[4] ابن أبي زرع: (أبو الحسن علي الفاسي ت741هـ/1340م): روض القرطاس، تحقيق: عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، الرباط 1420هـ/ 1999م، ط 2، ص153-154؛ ابن الخطيب: (لسان الدين ت776هـ/1374م): تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط (القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، تحقيق: أحمد مختار العبادي وأ. محمد إبراهيم الكتاني، دار البيضاء، 1964م، ص 184؛ السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت 1981م، ج 2، ص691.

[5] البكري: (أبو عبدالله ت487هـ/1094م): المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، بيت الحكمة للنشر، الدار العربية للكتاب، قرطاج 1992م، ج 2، ص 858؛ ابن خلدون: (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ت808هـ/1405م): العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار حياء التراث العربي، بيروت، 1391هـ/ 1971م، ج 6، ص187؛ ابن الخطيب: المصدر السابق، ص 226؛ ابن الأثير: المصدر السابق، ج9، ص618.

[6] النويري: (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت732هـ/332م): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: حسين نصار، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، 1983م، ج24، ص254؛ جورج مارسية: بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة عن الفرنسية: محمود عبد الصمد ميل، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1999م، ص271.

[7] الناني ولد الحسن: صحراء الملثمين، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م، ص214، 356-358.

[8] ابن الأثير: المصدر السابق، ج9، ص618؛ النويري: المصدر السابق، ج24، ص254؛ إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 143هـ/ 2009م، ج1، ص158.

[9] اختلفت المصادر حول طريقة رسمها لاسم هذا الفقيه ومكان إقامته، فقد ورد في كتاب المسالك للبكرى أن اسمه وجاج بن زلو وإنه كان يعيش في منطقة تدعى ملكوس.

انظر: المصدر السابق، ج2، ص859؛ أما ابن أبي زرع فقد سماه واجاج بن زلو اللمطي وذكر بأنه كان يعيش في نفيس بأرض المصامدة ، انظر المصدر السابق، ص155؛ في حين أطلق عليه ابن خلدون الفقيه محمد وكاك بن زلو اللمطي إضافة إلى انه كان يسكن سجلماسة، انظر: المصدر السابق،ج6، ص 182؛ إلا أنه ظهرت دراسات جديدة لمحمد مختار السوسى يضيف معلومات جديدة حول هذا الشيخ فقال عنه " .... وكاك بن زلوان بن أبي جمعه بن محمد بن القاسم بن يعقوب بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن الفضيل بن يحي بن إدريس بن إدريس ...." وبالتالي ربط نسبه بالنسب الشريف، حيث ألحق نسبه بإدريس بن عبد الله، إلا إنه نقل في الوقت نفسه رواية مغايرة استقاها من الحضيكى تؤيد ما ذكره ابن خلدون خاصة فيما يتعلق بنسبه الرجل إلى لمطة وذلك في قوله "... ومنهم وكاك بن زلوى- هكذا زالوان المشهور اللمطي من أهل السوس الأقصى..."

انظر: محمد مختار السوسي: المعسول، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1963م، ص33، 38، 112.

[10] أحمد الشكري: عبد الله بن ياسين مؤسس الدولة المرابطية، المغرب الأفريقي مجلة متخصصة في التراث والدراسات الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، العدد الأول، سنة 2000م، ص77.

صحراء الملثمين، حـيث بـدأ في مباشرة تنفـيذ خطة دينيـة وسياسية أدت في النهاية إلى قيام الدولة المرابطية[1].

كادت أغلب المصادر التي تناولت قيام دولة المرابطين أن تجمع على هذه الرواية في حين يبقى اختلافها محصور في قضايا جزئية ليست جوهرية أولها يتعلق بتاريخ حجة الأمير يحي[2]، في حين أن أن بعضها وهو الأقل يعتقد أن الحاج ليس هو يحي بن إبراهيم الجدالي وإنما هو فقيه جدالي يدعى (الجوهر بن سكم أو ابن سحيم) [3]، الذي يعتقد ابن خلدون[4]، أنه قد يكون من مرافقي الأمير يحي بن بن إبراهيم أثناء رحلته، ولعله كان بمثابة مستشار ديني، وإنه هو الذي باشر الحوار مع الفقهاء الذين لقيهم الأمير يحي أثناء رحلة حجه بمن فيهم الفقيه أبو عمران الفاسي[5]، وهذا ليس موضوع للنقاش في في هذه الدراسة، لذلك سنتفق مع ما ذكره واجمعت عليه أغلب المصادر.

من اللحظة الأولى كان العامل الديني من أهم الأسباب لقيام دولة المرابطين، حيث كانت تهدف منذ البداية إلى تعميق الوازع الديني وتصحيح مساره في المنطقة الذي كان زعماء الملثمين يسعون إلى تحقيقه بدءاً بسلف يحي الذي وصف بأنه " من أهل الدين والفضل والصلاح والحج والجهاد "[6]، وقتل وقتل بعد ثلاث سنوات من إعلانه للجهاد بشكل متواصل لنشر الإسلام بين سكان الصحراء، ليأتي بعده دور الأمير يحي بن إبراهيم الجدالي الذي تميز ببصيص من المعرفة والتفقه في شئون الدين إلى طموح إصلاحي[7].

انطلاقًا من أن العامل الديني يحث على الوحدة والتعاطف بين معتنقيه ويزيد من وحدة صفوفهم الأمر الذي كان الملثمون بحاجة إليه في تلك المرحلة ليعدوا أنفسهم لمواجهة خصومهم الغانيين الوثنيين و الزناتيين والخوارج، حيث يذهب أحد الباحثين أن الأمير يحي بن إبراهيم الجدالي كان يفكر في أمر آخر إلى جانب اهتمامه بالعلم والفقه، وهو إنقاد المجموعة الصنهاجية التي ينتسب إليها من استبداد الزناتيين وطغيانهم[8]، فالعاملان السياسي والديني كان دائماً متداخلين متكاملين وحاسمين في نشأة الدولة الإسلامية، فقد خصص ابن خلدون[9]، فصلاً في مقدمته ليبين فيه أهمية الدعوة الدينية بالنسبة لقيام الدول، فذكر أن الدعوة الدينية تزيل الخلافات والتنافس بين مكونات العصبية المؤسسة للدولة، وذكر من الأمثلة على صحة نظريته الدولة المرابطية والموحدين نموذجاً إذا قال: " ... واعتبر ذلك أيضاً في دولة لمتونة ودولة الموحدين فقد كان بالمغرب من القبائل كثير ممن يقاومهم في العدد والعصبية أو يشق عليهم إلا إن الاجتماع الديني ضاعف قوة عصبيتهم بالاستبصار و الاستماتة كما قلناه ، فلم يقف لهم شئ ...".

ويرجع العروي قيام دولة المرابطين إلى رغبة زعيم صنهاجة في تجديد الدعوة بين صفوف الملثمين الذين حرمتهم طبيعة المنطقة الصحراوية من الاستفادة من الفقهاء والعلماء الذين كان وجودهم في ذلك الوقت متمركزاً في المدن، إضافة إلى أن توغلهم في الصحراء ومخالطتهم للوثنيين أثر على معتقداتهم وممارساتهم الدينية السطحية أصلاً حتى أصبح إسلامهم أسمياً لا مضمون له، ويشير صاحب هذا

---

[1] البكرى: المصدر السابق، ج 2، ص 859.

[2] يرى البعض أن عودة يحي بن إبراهيم الجدالي من الحجة ولقائه بأبي عمران الفاسي كانا خلال عام 440هـ.

أنظر: ابن عذاري: (المراكشي ت695هـ/1295م): البيان المغرب في ذكر أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س.كولان. وإ. ليفى بروفنسال، الدار العربية للكتاب، بيروت 1983م، ط 3، ج4 ص7؛ ابن خلدون: المصدر السابق، ج6، ص182؛ مجهول: (لمؤلف مجهول من كتاب القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي): الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1979م، ص19، في حين يرى ابن أبي زرع أن الحجة تمت سنة 427هـ وأن يحي مر بالقيروان فسلمه أبو عمران الرسالة الموجه إلى الفقيه وكاك بن زلو اللمطي، وأن يحي التقى بوكاك في سنة 430هـ.

أنظر أبن أبي زرع: المصدر السابق، ص153.

وترجح الرأي الأخير باعتبار أن أبا عمران المتوفي في رمضان سنة 430هـ لا يمكن أن يلتقى بالأمير الصحراوي بعد هذا الأخير.

[3] ابن الأثير: المصدر السابق، ج8، ص74؛ النويري: المصدر السابق، ج24، ص253.

[4] ابن خلدون: المصدر السابق، ج6، ص182.

[5] الناني ولد الحسين: المرجع السابق، ص208.

[6] ابن أبي الزرع: المصدر السابق، ص153.

[7] عبد الحق حموش: ابن تاشفين، دار الكتاب، المغرب، 1964م، ص18.

[8] حسين مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته، دار النهضة العربية، القاهرة، د . ت، ص14.

[9] مقدمة ابن خلدون، دار الكتابة العربي، بيروت، ط 2، 1419هـ/ 1998م، ص157.

الرأي إلى أن ذهاب الزعيم يحي بن إبراهيم لأداء فريضة الحج قد تزامن مع بداية المد السني في العالم الإسلامي بصفة عامة وغربه بصفة خاصة، وهذا ساهم في ملاحظته للفرق الشاسع بين مستوى ثقافة قومه الإسلامية وما عليه إخوانهم المسلمين في المناطق الإسلامية الأخرى، مما دفعه للسعي للاتصال بمجموع الفقهاء المالكيين لتحقيق هذا الغرض[1]، فكانت علاقة الأمير يحي بن إبراهيم الجدالي بالفقهاء بالفقهاء المالكيين يراها البعض أنها ذات أبعاد سياسية في المقام الأول[2].

أولاً/أسباب انتشار المذهب المالكي:-

كانت منطقة المغرب هدفًا لكثير من المذاهب الفقهية التي بدأت تعرف طريقها إليها منذ أواسط القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، وازدادت إنتشارًا في النصف الأخير منه[3]، إلا أن المذهب المالكي هو الذي ساد المغرب وحارب باقي تلك المذاهب، فما هي الأسباب التي ساعدت على انتشاره:-

1- كانت المالكية المعقل الذي عصم أهل المغرب من شرور الفتنة في العصور السابقة التي كادت تعصف بالمجتمع، حيث وقفت في وجهه المذاهب الخارجية، فصارع المعتزلة وأنهى وجودها، وانتصرت على الشيعة وحفظت للمجتمع وحدته وقوته على مذهبه[4].

2- دعم رجال الدولة للمذهب، وعلى رأسهم الأمير علي بن يوسف بن تاشفين الذي أحاط نفسه بفقهاء المالكية، ووضعهم على رأس الجهاز الإداري، كمناصب القضاء وإقامة الصلاة في المساجد وغيرها[5].

3- موقف فقهاء وعلماء المذهب المالكي من السلطة عزز من مكانتهم في نفوس المغاربة حتى ارتقوا لمرتبة الزعماء الذين يدافعون عن الضعفاء، ويعارضون الحكام في سبيل إعلاء كلمة الحق[6].

4- رحلة علماء الأندلس وشمال أفريقيا إلى المدينة المنورة – مقر المذهب المالكي-، ليس بغية الحج فقط، بل من أجل طلب العلم وليتزودوا من علوم الدين، وليرووا على فقهائها وعلمائها، كما نزلوا في الإسكندرية وهي أقرب ثغر إليهم وكان أهلها في الغالب على مذهب مالك، وحيث كانت المغرب في طريقهم، فكانوا هؤلاء الطلبة العلماء يلقون بدورهم مذهب مالك حيثما حلوا[7].

5- تناسب المذهب المالكي مع بساطة المرابطين الصحراوية من ناحية، بالإضافة إلى نظرة مسلمو المغرب وطلبتهم إلى علم المدينة وعلمائها نظرة من يتمثل فيها وفيهم رمز الإسلام[8].

ثانيًا/ موقف السلطة الحاكمة من المذهب:

كان الأمير يوسف بن تاشفين مالكي المذهب، فأعلن مذهبه مذهبًا رسميًا لدولته، ويعد ذلك الإعلان بداية مرحلة جديدة وطدت المذهب المالكي في بلاد المغرب، وساعدت على التمكين له ولفقهائه، ومن جانبه استطاع المذهب المالكي أن يسد الثغرات ويلبي حاجات الناس في مختلف الأزمات والأوضاع

[1] عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1994م، ج2، ص111.
[2] إبراهيم القادري بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع – الذهنيات – الأولياء)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1993م، ص60.
[3] عمر الجيدي، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م، ص15.
[4] حسن أحمد محمود، قيام دولة المرابطين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957م، ص98.
[5] سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995م، ج4، ص406.
[6] حسن أحمد محمود، المرجع السابق، ص98.
[7] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2009م، ج1، ص178.
[8] المرجع نفسه، ج1، ص179.

والمستجدات والنوازل التي كانت تفرضها البيئات المختلفة مراعيًا في ذلك قاعدة "المصلحة العامة" التي تعتبر من أهم قواعده وأجلها[1].

تعاون فقهاء المالكية مع المرابطين في تثبيت دعائم ملكهم، فحين دخل المرابطون فاس لم يعارضهم فقهاؤها بل سعى بعضهم إلى ملاقاتهم وهم في طريقهم إلى المغرب كعيسى بن الملجوم (ت543هـ/1148م) من بيت بني الملجوم بفاس[2]، وغيره من الفقهاء من المدن المغربية الأخرى .

ظل فقهاء المالكية في فاس يحظون بمكانة سامية في المجتمع المغربي طيلة العصر المرابطي، بل إن ابن تاشفين كان حريصًا على مشاورتهم في كل ما يخص شئون دولته داخلية كانت أم خارجية، فهو حين قرر العبور للأندلس بعد أن طلب فقهاؤها منه ذلك لرد عادية النصارى، قدم فاس سنة 477هـ/1084م مستشيرًا فقهاؤها في الأمر[3]، فأفتاه الفقيه يوسف بن عيسى (ت492هـ/1098م)[4]، (ت492هـ/1098م)[4]، بأن من كان من الملوك فيه من الصفات ما كان في ملوك الطوائف من الاستقواء بالنصارى على بعضهم البعض وإغراق المسلمين بما لا يطيقونه من المكوس، فإن على المسلمين الخروج عليه والتمسك بطاعة مستنزليه..." [5].

لم يكن علي بن يوسف أقل من أبيه اهتمامًا وتقريبًا لفقهاء المالكية وإكبارهم وإجلالهم[6]، وكان من مستشاريه ابن رشد (520هـ/1126م)، وكل ذلك ساهم في تعضيد المذهب المالكي في الدولة المرابطية في ذلك الوقت[7].

لقد وجد أمراء المرابطين في المذهب المالكي أداة صالحة لتثبيت سيطرتهم وسلطانهم ، فأخذوا يستخدمونه لخدمة أعراضهم، لذلك أحاطوا أنفسهم بكبار فقهاء المالكية دون بقية العلماء من المذاهب الأخرى [8]، الذين بلغ بهم تمسكهم بهذا المذهب إلى إنكار كل شئ لم يقل به مالك[9]، وفي ذلك قال المراكشي: "وكثر العمل بكتب فروع مذهب مالك ، حتى نسى النظر في كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"[10]، تخبرنا المصادر أن الفقيه أبو عمران الفاسي قد درس في الأندلس والعراق على يد كبار شيوخ المالكية، ثم عاد إلى القيروان بعد أن رسخ قدمه في المذهب المالكي حتى إن أستاذه الباقلاني كان يعجبه حفظه وشبه علمه بعلم مالك ، وكان يقول له: " لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب بن نصر، وكان إذ ذاك بالموصل، لاجتمع فيها علم مالك، أنت تحفظه وهو ينصره، لو رآكما مالك لسر بكما "[11]، وأخذ عنه الطلاب من مختلف أقطار المغرب وتخرج به خلق في المذهب[12]،

---

[1] عبد الغني الدقر: مالك بن أنس، دار القلم، دمشق، 1430هـ/2009م، ص143 ومابعدها.

[2] ابن القاضي: المصدر السابق، ج2، ص500-501.

[3] ابن سودة: المصدر السابق، ص44؛ نجوى أبو بكر محمد حسن: فقهاء المالكية في الأندلس في عصر المرابطين وأثرهم في الحياة السياسية، رسالة ماجستير، جامعة جنوب الوادي، كلية الأداب، 1242هـ/2003م، ص63.

[4] ابن الأحمر: (إسماعيل ابن الأحمر ت807هـ/1404م): بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص14.

[5] المصدر نفسه والصفحة.

[6] كان "حسن السيرة جيد الطوية بعيداً عن الظلم ... اشتد ايثاره لأهل الفقه والدين، وكان لايقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء، فكان إذا أولى أحد من قضائه كان فيما يعهد إليه ألا يقطع أمراً ولا يبث حكومه في صغير من الأمور وكبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغاً عظيماً "

أنظر: المراكشي (عبد الواحد (ت 647هـ/1249م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان، القاهرة، 1963م، ص150.

[7] فعند قدوم الأمير علي بن يوسف إلى فاس لحسم مسألة فقهية أثير فيها بعض الجدل، وجلس مع فقهاء المدينة واستشارهم ولكن لم يحسم الأمر معهم مما جعله يتوجه بمخاطبة الفقيه القاضي ابن رشد ابن الجد الأندلسي القرطبي.

انظر: ابن رشد: (محمد بن أحمد القرطبي ت520هـ/1126م): فتاوي ابن رشد، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م، السفر الثاني، ص802 وما بعدها.

[8] خوليان ريبيرا: التربية الإسلامية في الأندلس، تحقيق: الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1994 م، ص29.

[9] على الإدريس: الأشعرية والاستقرار المذهبي بالمغرب فمن المذاهب الإسلامية ببلاد المغرب من التعدد إلى الوحدة، تنسيق: حسن حافظي علوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1429 هـ / 2008 م، ص126.

[10] المراكشي: المصدر السابق، ص151.

[11] القاضي عياض: المصدر السابق، ج 3، ص497.

[12] الحنبلي: (عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري ت 1089 هـ / 1678م): شذرات الذهب، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1406هـ/1986م، مج2، ج4، ص116.

نذكر من بينهم ، عتيق السوسي، محمد بن طاهر بن طاوس وجماعة من الفاسيين و السبتيين و الأندلسيين[1]، وهذا دليل قاطع على دور شيوخ المذهب في تدعيمه عن طريق تكوين طلبة أكفاء يعملون على نشره، ومن ألمع الطلبة الذين تخرجوا على يد الفقيه أبي عمران الفاسي، وكاك بن زلو اللمطي الذي لم يقتصر علمه على معرفة أصول المذهب المالكي فحسب بل قام بأكثر من ذلك، عندما قام بتأسيس مدرسة عرفت بـ (دار المرابطين) خصصت لتلقي مبادي المالكية ومقاومة المذاهب الأخرى[2]، وهي في حقيقتها لا تختلف عن المدارس النظامية التي كانت لها نفس الغاية في المشرق الإسلامي، وشكلت هذه المدرسة نواة الدولة المرابطية، وهي التي تخرج منها فقيه الدولة ومنظرها عبد الله بن ياسين وأبو القاسم بن عذاراء الجزولي وأخوه سليمان بن عذاراء الجزولي، الذي خلف عبد الله بن ياسين في مهمة الإرشاد الروحي[3]، وجميعهم سيلعبون دوراً بارزاً في نشر المذهب المالكي في المغرب، ليس أدل على ما قام به تلاميذ أبي عمران الفاسي لتشجيع تدريس المذهب المالكي وتلقينه في حلقاتهم، ما رواه ابن عجيبة عن أبي عبدالله محمد بن الخطاب (ت425هـ/ 1033م) الذي حمل معه من افريقية إلى سبته كتاباً جامعاً للمدونة " كان يقرئه في مجلسه حتى كثر عند الناس "[4]، لم يأل الفقهاء جهداً في نشر المالكية، نذكر من بينهم عثمان بن مالك فقيه فاس (ت 444هـ/ 1052م) الذي تفقه على يديه شيوخ المذهب منهم ابنه وأبو بكر بن الخياط وغيرهم ، وكذلك الحسن القرشي الذي ألف كتاباً سماه التصنيف ، وحمزه بن يوسف الحوراء[5]، وغيرهم .

كان مؤسسو وزعماء المرابطين مالكيين، وهذا هو الدافع الرئيسي لهم للانتصار لمذهب مالك[6]، إضافة إلى أن المغرب الأقصى لم تنتشر به المذاهب المتناقضة نظراً لبعدها عن العراق والشام اللتان عرفا مذاهب الأعتزال والشيعة وفلسفات اليونان ومذاهب الفرس والهند وغير ذلك من الاتجاهات الفكرية والدينية ، فإذا قيل أن المغرب قد عرف قبل المرابطين مذاهب من هذا النوع[7]، رددنا على ذلك بأن هذه المذاهب لم تكن مدعمة بمنطق أو بفلسفة كما في العراق والشام، زد على ذلك أن علماء الأندلس والمغرب في رحيلهم لتّزود بالعلم حلوا بالمدينة وروي عن فقهائها ومحدثيها، أو نزلوا بالإسكندرية وهي أُقرب ثغر لهم وغالب أهلها على مذهب مالك ، فإذا أدركنا هذا كله استطعنا الوقوف على أسباب انتشار المذهب المالكي في ظل المرابطين بسهولة ويسر، علمًا بأنه لم تكن سياسة المرابطين حمل الناس عنفاً على إتباع المذهب المالكي! ولم يحتاج المرابطون لوقت طويل لمقاومة المذاهب التي كانت موجودة قبلهم! ورغم ذلك انتشر المذهب المالكي في ظل سيادتهم على المغرب والأندلس.

ثالثًا/ أثر انتشار المذهب المالكي في الحياة السياسية للدولة المرابطية:

سعى المرابطون إلى جعل المذهب المالكي " محور حركتهم الإصلاحية وخطاً إيديولوجيا أداروا نضالهم ودعوتهم عليه"[8]، ولذلك سار حكام المرابطين على هذا المنهج الذي رسمه شيوخهم الذين سبقوهم [9]، فتوحدت دولة المرابطين في ظل تعاليم الإمام مالك[10]، وكان هذا المسلك سبباً في حماية الدولة المرابطية من التفرق في الدين إلى دروب الأهواء، ووقاية للحكام والمحكومين على السواء من

---

(1) القاضي عياض: المصدر السابق، ج 3 ص 496 .

(2) Caop . L'histoir de I'islamisation de L'Afrique de L'oust de's oriqins a'La Fin du XVl eme siècle: pqns . Librairie Orientaliste , (S . D . E) , P . 35 .

(3) القاضي عياض: المصدر السابق، ج3، ص592.

(4) إبراهيم القادري بوتشيش: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، 2006م، ص 89.

(5) أنظر ترجمة هؤلاء الفقهاء لدى: القاضي عياض: المصدر السابق، ج3، ص591.

(6) أحمد الحفناوي: صفحات من تاريخ المرابطين والموحدين، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، مصر، 1979م، ص98.

(7) فعندما دخل المرابطون المغرب وجدوا تناقضاً بين المجموعات القبلية وحتى البعض منها مارقة عن الدين مثل برغواطة وغمارة والبجليون والوثنيون.

(8) عباس الجراوي: وحدة المغرب المذهبية خلال التاريخ، الدار البيضاء، 1976م، ص17.

(9) على محمد الصلابي: فقه التمكين عند دولة المرابطين، مؤسسة أقراء، القاهرة، ط1، 2006م، ص128.

(10) حسن على حسن: المرجع السابق، ص464.

الزيغ والضلال[1]، وبذلك أصبح المذهب المالكي مرتبطاً أشد الارتباط بالدولة وأحد مقوماتها الأساسية الأساسية ، بل الروح التي تمنحها المشروعية السياسية[2].

رابعًا/ منصب القضاء ودوره في انتشار المذهب:

تعتبر العدالة من الأسس الهامة التي دعا إليها الإسلام ، فقد أمر الله تعالى بتحري العدالة في الأحكام من ذلك قال تعالى في كتابه الكريم: (وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[3]، وقوله تعالى: (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَـفِرُونَ)[4]، نستدل من هذه الآيات الكريمة على أهمية خطة القضاء وخطورته، ولهذا أهتم المرابطون بخطة القضاء اهتماماً خاصاً، حيث كانوا لا يقطعون في أمر دون استفتاء الفقهاء والقضاء، وبذلك تمتع القضاء بمكانة كبيرة في المجتمع المرابطي[5]، فقد حرص الأمراء المرابطين على تعيين القضاء ممن بزروا في العلم والفقه وتميزوا بالمقدرة على تولي هذه المناصب في دولتهم دون الاستناد على العصبية القبلية، وقد منحوهم رتبة عالية في الدولة حتي كثرت أموالهم واتسعت مكاسبهم وكانوا يستمدون نفوذهم من سلطة الدولة نفسها ويحكمون وفق مذهب مالك، إضافة إلى أن السلطة القضائية كانت تتمتع باستقلال كبير عن السلطة التنفيذية، والأهم من ذلك إن تعيين القاضي يصدر بمرسوم عن أمير المسلمين وكذلك عزله، على أن يوضح الأمير أسباب عزله لأهل ذلك البلد[6]، فلم يحظ من الفقهاء بمنزلة لدى المرابطين إلا من علم فروع مذهب مالك"[7]، وساعتها يمكن أن يكون قاضيًا[8]، فابن الأبار: (أبو عبدالله محمد القضاعي ت658هـ/1260م): يذكر أن أباه "كان من حفاظ المذهب المالكي مشاورًا بفاس أيام لمتونة"[9]، ومعظم ومعظم أسماء القضاة أو الذين تولوا خطة الشورى تقترن تراجمهم بتبحرهم في المذهب المالكي[10].

فلقد دعمت الدولة المرابطية هذا التوجه بإسناد منصب القضاء إلى الفقهاء المالكين دون غيرهم، وهو ما عبر عنه المؤرخ المراكشي بقوله: " فلم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم الفروع، أعني فروع مذهب مالك "[11]، وبمطالعة أسماء القضاة الذين أسندت إليهم وظيفة القضاة كفيل بتدعيم هذا الرأي[12]، ومعظم أسماء القضاة أو الذين تولوا خطة الشورى تقترن تراجمهم بتبحرهم في المذهب المالكي[13]، ومن أشهر أولئك القضاة المالكية الذين عاشوا في كنف المرابطين على سبيل المثال لا الحصر، الفقيه عثمان بن مالك، فقيه فاس وزعيم فقهاء المغرب في وقته (ت444هـ/1052م)[14]، ومحمد بن عيسى بن حسين التميمي السبتي قاضي فاس وسبتة (ت503هـ/1109م)[15]، وعبد الرحمن بن محمد بن العجوز الكتامي، يعرف بابن العجوز من أهل

---

(1) على محمد الصلابي: المرجع السابق، ص128.
(2) بزاوي: المرجع السابق، ص359.
(3) سورة المائدة، آيه رقم 44.
(4) سورة المائدة، آيه رقم 46.
(5) حمدي عبد المنعم محمد حسن: تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين (دولة على بن يوسف المرابطي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1986م، ص283.
(6) سعدون عباس نصر الله: دولة المرابطين في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985م، ص 66؛ أحمد الحفناوي: المرجع السابق، ص110 – 111؛ على محمد الصلابي: المرجع السابق، ص161.
(7) المراكشي: المصدر السابق، ص151. لمزيد من التفاصيل عن قضاة الدولة المرابطية.
أنظر: عبد السلام ابن سودة: المصدر السابق، ص44 ،49.
(8) ففي ترجمة ابن القاضي لعبد الله بن محمد بن عيسى التادلي (ت 502هـ/1108م)، الذي ترجم له تحت اسم: محمد بن عيسى " فقط .
انظر: جدوة الاقتباس، ج1ص253.
وذكره ابن الزيات التادلي (أبو يعقوب بن يوسف بن يحيى ت617هـ/1220م): وقال عنه المحقق في هامش " 434 من حفاظ المذهب المالكي، كان مشاوراً بفاس أيام المرابطين.
انظر: التادلي: التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق: أحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 2010م، ص198.
(9) التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، لبنان، 1415هـ/1995م، ج2، ص306.
(10) ابن الأبار: المصدر السابق، ج1ص157، 159، ج2، ص161-162.
(11) المراكشي: المصدر السابق، ص151.
(12) للتعرف على قضاة الدولة المرابطية، أنظر: عبد السلام ابن سودة: المصدر السابق، ص44 ،49.
(13) ابن الأبار، المصدر السابق، ج1، ص2، 157، 159، 161، 162.
(14) القاضي عياض: المصدر السابق، ج3، ص591؛ ابن القاضي: المصدر السابق، ج2، ص457.
(15) ابن القاضي: المصدر السابق، ج1، ص252.

سبتة، قاضي الجزيرة الخضراء ثم ولى قاضي سلا ثم قاضي مراكش ثم فاس (ت510هـ/1116م)[1]، وخلوف بن خلف الله الصنهاجي، قاضي غرناطة ثم فاس، ثم قاضي الجماعة بمراكش (ت 515هـ/1121م)[2]، وكذلك موسى بن حماد الصنهاجي (ت 535هـ/1140م)، يكنى أبا عمران، وهو من أهل العدوة يصفه ابن بشكوال بقوله "كان فقيهًا حافظًا للرأي، عالماً بالمسائل والأحكام، مقدمًا في معرفتهما، وكان من جلة القضاء في وقته، تولى القضاء بحضرة مراكش وغيرها، وشهر بالفضل والعدل في أحكامه"[3]، كما ذكره النباهي بقوله: كان "من صدور القضاة، وثقات الرواة، الشيخ الفقيه العدل النزيه، ولى القضاء بجهات شتى، فحمدت سيرته، وشكرت طريقته، وكان شديدًا على أهل الأهواء، مترفقًا بالضعفاء، متقاضيًا هن هنات الفقهاء"[4].وغيرهم.

لقد أفرزت البيئة المستقرة لفقهاء المالكية، فقهاء نُظار وعلماء أفذاذ أثروا الدراسة الفقهية وأعطوها حقها، فاجتمعت بذلك ذخيرة معرفية في المسائل والوثائق، والمظالم والحسبة، وأحكام القضاة وشروطهم.. وكان من الفقهاء من تخصص في فروع هذه المعرفة الفقهية وصنف في موضوعات خاصة منها أحكام العتق، وأحكام الجهاد وأحكام كراء الدور والأرضيين، وكراء الرواحل والدواب، فضلا عن العدد الهائل من النوازل والفتاوى المغربية والأندلسية التي تتعلق بمختلف الأبواب الفقهية، وتُثير عددا من قضايا واقع ما فتئ يعرف تطورا وتداخلا ونموا وتعقيدا، ناهيك عن الأحكام المختلفة المبثوثة في العديد من المصنفات الأخرى مما يكشف على أن المواكبة الفقهية لضبط المستجدات وتنظيم التطورات كانت شاملة لمختلف المجالات[5].

وقد ركزت الدولة تشريعها القضائي وفق المذهب المالكي وشددت على ضرورة الالتزام به نصًا وروحًا، وفي المقابل عملت على محاربة المذاهب الأخرى وكل العلوم التي لا تنسجم مع مذهبهم، وقد دللت المصادر على ذلك ببعض القرائن التي تدعم هذا الرأي[6]، ما يفيد انتهاج الدولة المرابطية طرق المصادر الفكرية للاتجاهات والتيارات المخالفة للمذهب المالكي، فقد أورد ابن عبد الملك في ترجمة فقيه ظاهري أنه " كان فقيهاً ظاهري المذهب وهو ممن غرب عن الأندلس واعتقل بمراكش أيام الأمير أبي الحسن على يوسف اللمتوني "[7]، من ناحية أخرى سعت الدولة المرابطية إلى تشجيع الدراسات الفقهية بفروع المذهب المالكي على حساب العلوم الأخرى ، وهو ما يزكيه بيتان شعريان أنشدهما الشاعر الأعمى التطيلي[8]،

فيا دولة الضيم احملي أو تحاملي***وقد أصبحت تلك العرى والعرائك

وياقام زيد اعرضي أوتعارضي*** فقد حال من دون المنى"قال مالك"

---

(1) ابن بشكوال: (أبو القاسم خلف بن عبد الملك ت578هـ/1182م): كتاب الصلة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م، ج1، ص354؛ ابن فرحون: (إبراهيم بن علي اليعمري ت799هـ/1396م): الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 2005 ج1، ص408؛ الكتاني: المصدر السابق، ج3، ص295.

(2) ابن القاضي: المصدر السابق، ح1ص193؛ ابن الابار: المصدر السابق، ج1، ص254.

(3) ابن بشكوال: المصدر السابق، ج2، ص245.

(4) النباهي: (أبو الحسن بن عبدالله النباهي المالقي الأندلسي كان حيًا سنة 793هـ/1390م): تاريخ قضاة الأندلس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1983م، ص97.

(5) أحمد الطاهري: دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس، د. م، ط1، 1993م، ص91- أحمد الطاهري : عامة قرطبة في عصر الخلافة، الخلافة، منشورات عكاظ، الرباط، 1988م، ص15-16؛ محمد عبد الوهاب خلاف، قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي/الخامس الهجري، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ص159.

(6) ان حاكم منطقة سجلماسة مر على أحد علماء المتصوفة وهو يدرس أصول الفقه فقال: " أرى هذا أراد ان يدخل علينا علوماً لا نعرفها، فأمر بإخراجه من المسجد، التشوف، ص98؛ كما أورد ابن عبد الملك: (أبو عبدالله محمد الأنصاري المراكشي ت703هـ/1303م): في ترجمة فقيه ظاهري أنه "كان فقيهاً ظاهري المذهب وهو ممن غرب عن الأندلس واعتقل بمراكش أيام الأمير أبي الحسن علي بن يوسف اللمتوني"،
أنظر: ابن الزيات: الذيل والتكملة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1965م، السفر السادس، ص182.

(7) ابن عبد الملك: المصدر السابق، السفر6، ص204.

(8) ابن بسام: (أبو الحسن علي ت542هـ/1147م): الدخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، العلمية، بيروت، 1419هـ/ 1998م، ج2، ص429؛ ابن سعيد: (أبو الحسن علي ت685هـ/1286م): المغرب في حلى المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1955م، ج2، ص451؛ الضبي: (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عمير ت598هـ/1202م): بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008م، ص187.

يظهر التشدد المرابطي ضد التيارات الفكرية وخاصة التيار الفلسفي الذي أصبح محاصراً من قبلها[1].

خامسًا/ أشهر الفقهاء والعلماء ودورهم في نشر المذهب المالكي:

تجدر الإشارة إلى ما شهده القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، حيث برز فيه وجوه جديدة من الفقهاء الذين عرفوا بعلو كعبهم في الفقه المالكي، كالقاضي عياض الذي وصفه أحد المؤرخين بأنه "إمام وقته في الحديث وعلومه، عالماً بالتفسير وجميع علومه، فقيهاً أصولياً، عالماً بالنحو، واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، بصيراً بالأحكام، عاقداً للشروط، حافظاً لمذهب مالك رحمه الله تعالى"[2]، كما كان أبو الوليد بن رشد وهو رأس المالكية في الأندلس، عرف بفتاويه من خلال قواعد التشريع المالكي، وكانت ترد عليه فتاوي القضاة الملتزمين بمذهب مالك بقصد الاستشارة أو التأكد[3]، هذا إلى جانب الفقيهين الشهيرين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف (بأبن العربي) يكنى أبا بكر[4]، ومحمد بن على بن عمر التميمي[5]، ثم عبدالله بن أبي جعفر المرسي الذي "انتهت إليه رأسة المالكية"[6]، وغيرهم لا مجال لحصرهم، وقد عمل هؤلاء الفقهاء من أجل ترسيخ المذهب المالكي جهودهم في التدريس والتأليف والتصنيف، وفي هذا الصدد ورد في ترجمة محمد بن سعد بن مجاهد الأنصاري، أنه "أنفق عمره في إسماع الحديث وتدريس المذهب المالكي"[7]، وأحياناً جمع بين منصبي القضاء والتدريس.

ظلت (المدونة) أهم الكتب التي تم إلزام الطلبة بدراستها حتى إنها اقترنت في بعض الأحيان بتراجم بعض الأعلام ومن ذلك ما جاء في سيرة محمد بن عبد الله الخشني (ت 540هـ / 1126 م)، الذي كان مبرزاً في تدريسيه قائماً على المدونة [8]، وكذلك اسحاق بن إبراهيم بن يغمور المجابري، من سكان فاس "ولى قضاء فاس وسبتة وكان فقيهاً مالكياً حافظاً للرأي قائماً على المدونة"[9]، وكذلك دراسة (الموطأ) الذي وضع ابن رشد شروطاً لتدريسيه [10]، وبلغ درجة قصوى من الأهمية حتى أن القاضي عياض أورد على لسان ابن مهدى "لا أعلم من علم الناس بعد القرآن أصح من موطأ مالك"[11]، ثم أنشد لنفسه :

إذا ذكرت العلوم فخيرها **** كتاب الموطأ من تصانيف مالك[12]، فلم يبخل الفقهاء من أجل تدعيم المذهب المالكي بأدنى جهد، لذلك أنكبوا على تأليف الكتب التي تروج له، وحسبنا ما خلفه القاضي عياض من مصنفات كثيرة أبرزها كتابه المشهور ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، وفي نفس الاتجاه ألف الفقيه محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف (بابن العربي) يكنى أبا بكر عدة تصانيف من أشهرها كتابه المسالك في شرح موطأ مالك و الرد على من خالف أهل السنة من ذوي البد والإلحاد، تعرض فيه للطعن للتيارات المخالفة للمذهب السني المالكي[13]، فضلا عن كتابه العواصم

---

(1) لقد وصم المرابطون بالقسوة وأنهم أجلاف بدو، ولكن من خلال المصادر، يتبين أن الحكم المرابطي كان نموذجاً متقدماً للحكم الديمقراطي.
أنظر: عصمت عبد اللطيف: أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991م، ص34.

(2) ابن فرحون: المصدر السابق، ج2، ص37.

(3) ابن بشكوال: المصدر السابق، مج 2، ص 214 – 215.

(4) ابن فرحون: المصدر السابق، ج2، ص198؛ الضبي: المصدر السابق، ص92.

(5) ابن فرحون: المصدر السابق، ص196 – 197.

(6) الذهبي: المصدر السابق، ج4، ص69.

(7) ابن عبد الملك: المصدر السابق، السفر6، ص204.

(8) ابن الأبار: المصدر السابق، ج1، ص365.

(9) المصدر نفسه، ج1، ص162.

(10) مما ورد في إحدى فتاويه، الجواب عليه: لا يصح لمن لم يكن بالعلم ولا سمعه ولا رواه أن يجلس لتعليمه في الموطأ ولا غيره من الأمهات وإن كانت من الأمهات المشهورة، وإذا قرأه وتفقه على الشيوخ فيها، وإن لم يحملها إلا إجازة، جاز له أن يعلم ما عنده من الشيوخ من معانيها، وأن يقرأها إذا صحح كتابه على رواية شيخه فيها،
أنظر نوازل ابن رشد: فتاوي، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1407هـ/1978م، مج2، ص355.

(11) القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص215.

(12) المصدر نفسه، ج1، ص224.

(13) المقري: شهاب الدين أحمد المقري التلمساني ت1041هـ/ 1631م: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1419هـ/ 1998م، ج2، ص207.

من القواصم، الذي دافع فيه عن المذهب المالكي وهاجم فيه المذهب الشيعي في مسألة الخلافة[1]، المذهب الاعتزالي في مسألة خلق القرآن[2]، أما الفقيه المالكي ابن رشد ، فقد استقال من منصب القضاء لكي يجد الوقت لنشر كتبه و تواليفه ومسائله و تصانيفه، التي كان من أشهرها كتابه البيان والتحصيل الذي يعتبر عمدة المؤلفات المالكية و كتاب المقدمات لأوائل كتابة المدونة و المبسوطة وغيرها[3]، نستنتج إن المذهب المالكي أكثر المذاهب ملائمة لعقلية المغاربة لسهولته وبساطته وخصوصاً بالنسبة للمرابطين الذين عرفوا بطابعهم الصحراوي وميلهم الفطري إلى البساطة في كل شئ[4]، فالمذهب المالكي لا يعول على استخدام الرأي والجدل بقدر ما يعتمد على النص والنقل وعلى الأثر والرواية ، ولهذا فهو ملائم لطبيعة المغاربة ، لأنه عملي أكثر منه نظري ، ويستند للواقع والعرف والعادات والتقاليد ، وكان علم المدينة في نظر طلاب المغرب هو رمز العلم الإسلامي ونموذج الطهر والصفاء[5]، تجدر الإشارة إلى الأصول التي أسس عليها المذهب المالكي ، فلم يدون الإمام مالك أصول لمذهبه بالمعنى المعروف ، فقد استطاع أصحابه ثم من بعدهم أن يستقصوا من فقهه الأصول التي بني عليها فقهه[6]، وقد كثرت هذه الأصول كثرة لم يبلغها أحد من الأئمة حتى أحصاها أحد الفقهاء فزادت على خمسمائة أصل، وعلل هذه الكثرة على أنها تدل على حيوية المذهب، بينما أحصاها الشاطي وحصرها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع وإجماع أهل المدينة والقياس وقول الصحابة والمصلح المرسلة والعرف والعادات وسد الذرائع والاستصحاب والاستحسان[7]، ومن الثابت أن فقيه دولة المرابطين عبد الله بن ياسين أستمد فهمه من أصول المالكية التي كانت ضاربة بجذورها في قلوب أهالي الشمال الإفريقي، بالإضافة إلى اجتهاداته الحركية والتنظيمية التي أملتها عليه طبيعة دعوته التي عاشها وتحرك من خلالها[8]، إن مدينة فاس أخذت مكانتها الحضارية، من عدة أسباب أهمها أنها أصبحت معقلاً للمالكية بالمغرب، فاشتهر فقهاء المالكية في المغرب وتخرجوا من (جامعة القرويين) إلى جانب بعض المدن المغربية الأخرى التي كان للمالكية فيها قدم راسخة، فإذا كانت هذه المدن تستقبل فقهاء المالكية بترحاب، فإن فاس لم يكن دورها مقصوراً على استقبالهم فقط، وإنها كانت علاوة على ذلك تعدهم لنشر رسالتهم، منذ أن تبنت القرويين مذهب مالك، وأصبحت لها القدرة على تخريج فقهاء المالكية الذين كان لهم شأن عند المغاربة، حتى إن المالكية عندهم صارت عقيدة وطنية، واستقرار المالكية في فاس وبجامعتها جعلتها قبلة الأنظار وكعبة طلاب العلم والفقه المالكي في جميع المغرب، فكتب لها أن تحمل نور العلم إلى أقطار بعيدة، حتى أصبح مذهب المالكية علما على القرويين وأصبحت علماً عليه[9].

---

[1] المالكي: (أبو بكر بن محمد بن العربي 468-543هـ): العواصم والقواصم في تحقيق موقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد جميل غازي، دار الجيل، بيروت، ط 2، 1407هـ/ م، أنظر الصفحات 172، 181، 183، 185، 197، 198.

[2] المصدر نفسه، ص215.

[3] ابن مخلوف: (محمد بن محمد ت1360هـ/1941م): شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. م، 1350هـ/ 1931م، ص29.

[4] تبرز أوجه التوافق بين بساطة العقل البربري والمذهب المالكي في الرواية التالية قال أبو طالب المكي: "كان مالك أبعد الناس من مذاهب المتكلمين وأشدهم بغضاً للعراقيين، وألزمهم لسنة السالفين من الصحابة والتابعين، قال سفيان بن عيينه: سأل رجل مالك فقال: " الرحمن على العرش أستوى " كيف أستوى يا أبا عبد الله؟ فسكت مالك ملياً حتى علاه الرحضاء وما رأينا مالك وجد من شئ وجده من مقالته، وجعل الناس ينظرون ما يأمر به ثم سرى عنه فقال: الاستواء منه معلوم والطيف منه غير مقبول، والسؤال عن هذا بدعة والإيمان به واجب وإن لا ظنك ضلاً أخرجوه ".

أنظر: القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص86.

[5] أحمد الحفناوي: المرجع السابق، ص99.

[6] عبد الغني الدقر: مالك بن أنس، دار القلم، دمشق، ط1، 1430هـ/ 2009م، ص143.

[7] على محمد الصلابي: المرجع السابق، ص44 – 48؛ الغني الدقر: المرجع السابق ص143، 185.

[8] على محمد الصلابي: المرجع السابق، ص44.

[9] عبد الغني الوزاني: الدور الحضاري لمدينة فاس، مجلة دعوة الحق، العدد الثاني، السنة 1973م، ص154.

الخاتمة

تناولت الدراسة الحالة السياسية وأثرها على انتشار المذهب المالكي خلال الفترة منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وقد تمخضت عن عدد من النتائج أهمها مايأتي:

1- أدرك المرابطين ان مستقبل دولتهم بالتمسك بالمذهب المالكي، ولذلك أصبح المذهب مرتبطًا أشد الارتباط بالدولة، وأحد مقوماتها الأساسية والروح التي تمنحها المشروعية السياسية.

2- كشفت الدراسة عن أن العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب المالكي، انعكست على الحالة السياسية للمرابطين واستقرار دولتهم.

3- أوضحت الدراسة اهتمام فقهاء وعلماء المغرب بالمذهب، لذا سعوا إلى تأليف الكثير من الكتب التي تدعمه وتساهم في انتشاره، وأصبحت تلك الكتب هي المرجع لكل طالب علم، فكان تدريس المذهب المالكي أهم وسيلة ساهمت في انتشاره.

4- أظهرت الدراسة مدى أهمية منصب القضاء ودوره في تدعيم المذهب وانتشاره، حيث كان المذهب هو المرجعية التي يستند عليها القضاة في أصدرا احكامهم وتطبيقه.

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم برواية قالون عن نافع

أولاً المصادر:

1. ا ابن أبي زرع: (أبو الحسن علي الفاسي ت741هـ/1340م): روض القرطاس، تحقيق: عبد الوهاب بنمنصور، المطبعة الملكية، الرباط 1420هـ/ 1999م.
2. ابن الأبار: (أبو عبدالله محمد القضاعي ت658هـ/1260م): التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، لبنان، 1415هـ/1995م.
3. ابن الأثير: (أبو الحسن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت630هـ/1232م): الكامل في التاريخ، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415هـ/1995م.
4. ابن الأحمر: (إسماعيل ابن الأحمر ت807هـ/1404م): بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م.
5. ابن بسام: (أبو الحسن علي ت542هـ/1147م): الدخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/ 1998م.
6. ابن بشكوال: (أبو القاسم خلف بن عبد الملك ت578هـ/1182م): كتاب الصلة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م.
7. البكري: (أبو عبدالله ت487هـ/1094م): المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليوفن وأندري فيري، بيت الحكمة للنشر، الدار العربية للكتاب، قرطاج 1992م.
8. التنبكتي: (أحمد بابا ت1036هـ/1626م): نيل الابتهاج، تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات دار الكتاب، طرابلس، 1421هـ/2000م.
9. الحنبلي (عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري ت 1089 هـ / 1678م): شذرات الذهب، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط 1،1406هـ/1986م.
10. ابن الخطيب: (لسان الدين ت776هـ/1374م): تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط (القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، تحقيق: أحمد مختار العبادي وأ. محمد إبراهيم الكتاني، دار البيضاء، 1964م.
11. ابن خلدون: (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ت808هـ/1405م): العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار حياء التراث العربي، بيروت، 1391هـ/ 1971م.
12. مقدمة ابن خلدون، دار الكتابة العربي، بيروت، ط 2، 1419هـ/ 1998م، ص157.
13. ابن رشد: (محمد بن أحمد القرطبي ت520هـ/1126م): فتاوي ابن رشد، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م.
14. ابن الزيات التادلي (أبو يعقوب بن يوسف بن يحيى ت617هـ/1220م): التشوف إلى رجال التصوف، تحقيق: أحمد توفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 2010م.
15. ابن سعيد: (أبو الحسن علي ت685هـ/1286م): المغرب في حلى المغرب، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1955م.
16. السلاوي: (أحمد بن خالد الناصري (ت 1315هـ/1897م): الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1432هـ/2007م.

17. الضبي: (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عمير ت598هـ/1202م): بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008م، ص187.

18. ابن عبد الملك: (أبو عبدالله محمد الأنصاري المراكشي ت703هـ/1303م): الذيل والتكملة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1965م، السفر السادس.

19. ابن عذاري: (المراكشي ت695هـ/1295م): البيان المغرب في ذكر أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س.كولان. وإ. ليفى بروفنسال، الدار العربية للكتاب، بيروت 1983م.

20. ابن فرحون: (إبراهيم بن علي اليعمري ت799هـ/1396م): الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1972م.

21. ابن القاضي: (أبو العباس أحمد بن محمد (ت1025هـ/1616م): جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م.

22. القاضي عياض: (القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي ت 544هـ/1149م): ترتيب المدارك، تحقيق: علي عمر، دار الأمان، الرباط، 2009، ج4، ص1263.

23. الكتاني: (محمد بن جعفر ت1345هـ/1927م): سلوة الأنفاس، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني وآخرون، دار الثقافة للنشر، الدار البيضاء، 2004م.

24. المالكي: (أبو بكر بن محمد بن العربي 468-543هـ): العواصم والقواصم في تحقيق موقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد جميل غازي، دار الجيل، بيروت، ط 2، 1407هـ.

25. مجهول: (لمؤلف مجهول من كتاب القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي): الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تحقيق: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1979م.

26. محمد مختار السوسي: المعسول: مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1963م.

27. ابن مخلوف: (محمد بن محمد ت1360هـ/1941م): شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. م، 1350هـ / 1931م.

28. المراكشي (عبد الواحد (ت 647هـ/1249م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان، القاهرة، 1963م.

29. المقري: (شهاب الدين أحمد المقري التلمساني ت1041هـ/ 1631م): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1419هـ/ 1998م.

30. النباهي: (أبو الحسن بن عبدالله النباهي المالقي الأندلسي كان حيًا سنة 793هـ/1390م): تاريخ قضاة الأندلس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1983م.

31. نوازل ابن رشد: فتاوي، تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1407هـ/1978م.

32. النويري: (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت732هـ/332م): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: حسين نصار، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، 1983م.

ثانيًا/ المراجع:

1. إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 2009م.
2. إبراهيم القادري بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين (المجتمع – الذهنيات – الأولياء)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1993م.
3. ـــــــــــــــــــ: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، 2006م.
4. أحمد الحفناوي: صفحات من تاريخ المرابطين والموحدين، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، مصر، 1979م.
5. أحمد الطاهري: عامة قرطبة في عصر الخلافة، منشورات عكاظ، الرباط، 1988م.
6. ـــــــــــــــــــ: دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس، د. م، ط1، 1993م.
7. جورج مارسية: بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة عن الفرنسية: محمود عبد الصمد ميل: توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999م.
8. حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في إفريقيا،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1963م.
9. حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1957م.
10. الحسن السائح: الحضارة المغربية "البداية والاستمرار"، منشوات عكاظ، الرباط، ط2، 2004م.
11. حسن على حسين: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1980م.
12. حسين مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته، دار النهضة العربية، القاهرة، د. ت.
13. حمدي عبد المنعم محمد حسن: تاريخ المغرب والأندلس في عصر المرابطين (دولة على بن يوسف المرابطي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1986م.
14. خوليان ريبيرا: التربية الإسلامية في الأندلس، تحقيق: الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1994م.
15. سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995م.
16. سعدون عباس نصر الله: دولة المرابطين في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985م.
17. سعدون عباس نصر الله: دولة الادارسة في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1408هـ/1987م.
18. السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت 1981م.
19. عباس الجراوي: وحدة المغرب المذهبية خلال التاريخ، دار الثقافة، الرباط، 1976م.
20. عبد الحق حموش: ابن تاشفين، دار الكتاب، المغرب، 1964م.
21. عبد الغني الدقر: مالك بن أنس، دار القلم، دمشق، 1430هـ/2009م.
22. عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1994م.

23. عصمت عبد اللطيف: أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991م.

24. على محمد الصلابي: فقه التمكين عند دولة المرابطين، مؤسسة أقراء، القاهرة، 2006م .

25. عمر الجيدي: مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م.

26. محمد عبد الوهاب خلاف: قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي/الخامس الهجري، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

27. الناني ولد الحسن : صحراء الملثمين، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م.

ثالثًا/ الرسائل العلمية:

1. محمد بزواي: دور الدعوة في نشأة الدولة المغربية، رسالة جامعية، كلية الآداب، الرباط، 1996م.

2. نجوى أبو بكر ممد حسن: فقهاء المالكية في الأندلس في عصر المرابطين وأثرهم في الحياة السياسية، رسالة ماجستير، جامعة جنوب الوادي، كلية الأداب، 1242هـ/2003م.

رابعًا/ المجلات والدوريات:

1. أحمد الشكري: عبد الله بن ياسين مؤسس الدولة المرابطية، المغرب الأفريقي مجلة متخصصة في التراث والدراسات الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، العدد الأول سنة 2000م.

2. عبد الغني الوزاني: الدور الحضاري لمدينة فاس، مجلة دعوة الحق، العدد الثاني، السنة 1973م.

3. على الإدريس: الأشعرية والاستقرار المذهبي بالمغرب ضمن سلسلة ندوات ومناظرات المذاهب الإسلامية ببلاد المغرب من التعدد إلى الوحدة، تنسيق: حسن حافظي علوي، رقم 147، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1429 هـ/ 2008 م.

خامسًا/ المراجع الأجنبية:

1. Caop . L'histoir de l'islamisation de L'Afrique de L'oust de's oriqins a'La Fin du XVl eme siècle: pqns . Librairie Orientaliste ,

(S . D . E) , P . 35